عبد الله مسعد الشعيبي*

على خلفية زيادة الضغوط الامريكية وعودة علي ناصر محمد وقرب الانتخابات:

عام الحسم في اليمن

■ يشكل عام 2006 بالنسبة لليمن شعبا واحزابا ومؤسسات عاما متميزا وسبب التميز يعود الى ان اليمن ستشهد احداثا سياسية هامة وهي:

«قيام انتخابات تشريعية او برلمانية ورئاسية».

ولو قلنا فيم التميز واين تكمن الاهمية او الاشارة؟ فيمكننا الاجابة على النحو التالي:

1ـ تترافق تلك الاحداث مع زيادة الضغوط الامريكية والدولية على النظام اليمني خاصة في الجدية بمكافحة الفساد، توسيع عملية الاصلاحات السياسية والادارية والاقتصادية واهمها:

ـ توسيع دائرة المشاركة السياسية.

ـ احترام حقوق الانسان وحرية الصحافة والتعبير.

ـ تشجيع دور منظمات المجتمع المدني.

ـ تعديل السياسات الخاصة بالليات الحكم المركزي والمحلي.

2ـ تترافق تلك الاحداث مع اعلان الرئيس اليمني صيف العام 2005 (17/7/2005) المفاجيء بعدم رغبته في الترشح لدورة رئاسية جديدة مدتها سبع سنوات تبدأ من ايلول (سبتمبر) 2006 وما اثار ذلك الاعلان من ردود فعل محلية وعربية ودولية انقسمت بين المؤيد والمرحب والمشجع ونسبتها عالية بينما القسم الاخر ذو النسبة الصغيرة بين الرافض والمتفرج وغالبيتهم من اوساط اليمنيين وعلى الخصوص قيادة وقواعد المؤتمر الشعبي العام وهو الحزب الحاكم الذي يرأسه الرئيس علي عبد الله صالح منذ تأسيسه عام 1982.

3ـ تترافق تلك الاحداث مع اقرار المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام الاخير بتسمية رئيس المؤتمر كمرشح الى الانتخابات الرئاسية القادمة وهو نفسه الرئيس علي عبد الله صالح الذي بدوره لم يعلن الرأي حتى اليوم بالرفض او القبول ولكنه اختار أو قرر ان تتم مناقشة ذلك في مؤتمر استثنائي خاص للمؤتمر الشعبي العام يعقد خلال هذا العام وقبل موعد الانتخابات.

4ـ تترافق تلك الاحداث بالتزامن مع تقارب نسبي وتوافق مهدد بالفشل بين مكونات احزاب اللقاء المشترك وصدور مشروعه الاصلاحي الاخير الذي اثار حفيظة النظام اليمني والحزب الحاكم.

5ـ تترافق تلك الاحداث مع التسارع في تغيير انماط وانواع واطراف اللعبة والحركة السياسية اليمنية.. ونقصد بذلك انتقال وتغيير مواقف من الموالاة الى المعارضة والعكس.. وظهور حركات سياسية ببرامج جديدة وجميعها معارضة، وهذا بحد ذاته سيقود الى افرازات سياسية غير متوقعة ان لم يكن التوقع بوضع الحساب والاعتبار لها.. وهنا يشير المراقبون والمتابعون للشأن اليمني الى ظهور الرئيس السابق علي ناصر محمد على الساحة السياسية العامة حاملا مشروعا سياسيا اصلاحيا عاما ومشروعا خاصا بالتصالح والتسامح بين ابناء اليمن وبالذات في الجنوب اليمني.. وتعزو تلك المؤشرات الى ان الرئيس السابق علي ناصر محمد وبعودته تلك تعني شعور الرئيس ناصر باحتياج الشارع السياسي اليمني وخاصة المعارضة الى شخصية سياسية قوية تتمتع بالقدرة على المنافسة والقيادة كما تتمتع بالحضور والخبرة، وهذا الظهور لناصر كما تناقشه المؤشرات نابع من غياب او خلو الساحة السياسية اليمنية من الشخصية القادرة على منافسة الرئيس علي صالح في الانتخابات الرئاسية القادمة وهذا يعني ان تغطية ذلك الفراغ لن تتم من دون علي ناصر محمد، والله اعلم!

واذا صحت توقعات المراقبين فهذا يعني: لا هروب من المتغيرات السياسية المحتملة ولكننا في نفس الوقت لا نستطيع تحديد مستوى وطبيعة وتأثير تلك المتغيرات على الوضع اليمني ـ سلبا او ايجابا.

ويعتبر ظهور ناصر ككومة نار لاسعة بالنسبة للنظام اليمني الذي اثارته ودفعت وسائله الاعلامية للبحث في التاريخ السياسي لناصر الذي كان حاكما للجنوب حتى انفجار احداث 13 كانون الثاني (يناير) 1986 الدامية والمدمرة بهدف التشويه ودفعه للهروب، والانزواء في منفاه الاختياري والاجباري.. والسبب ان لناصر اتباعا مخلصين وانصارا في السلطة والمعارضة وبذلك قد يشكل خطرا على الحياة السياسية اليمنية ويخلق واقعا تنافسيا قويا مع احداث تغييرات في موازين القوى واطرافه وكذا شكل ونوع اللعبة وهذا ما لا يحظى بقبول من قبل النظام والحزب الحاكم.. ولكن هنا تبرز الاهمية في وضع او القاء التساؤلات الخاصة بدور جماعة علي ناصر محمد المشاركة في الحكم: ما هو موقفها الحقيقي؟ هل لا زالت على تواصل مع رئيسها وقائدها؟ هل ستقبل ان تعارضه وتكتفي بوضعها ودورها مع النظام؟ هل يتوقع الشارع اليمني خروج اتباع علي ناصر من دائرة الحكم الى دائرة المعارضة؟ كيف ستكون ردة فعل النظام تجاه تيار علي ناصر في حالة الخروج؟ وهل فعلا ان النظام متماسك بحيث لا يمكن التوقع بانقسامه، وكيف سيكون توجه النظام في حالة حدوث الانقسام بمعنى هل سيبحث عن شركاء جدد ومن هم هؤلاء الشركاء؟

ومن هنا نجد ان التراكم المتلاحق للاحداث اليمنية في هذا العام ستقود الى تحمل المزيد من الاعباء على كاهل النظام اليمني، وهي بالتأكيد اعباء لها تبعات خارجية واقليمية ووطنية ولكن تظل المعالجات هي الاقسى وبالذات عندما يتم انتقاء طرف المعالجات على اسس آنية وتخدم مصالح ذاتية.

ان الفترة الزمنية المتبقية من زمن الانتخابات التشريعية والرئاسية اقصر مما نتصور لكونها لا توفر العوامل الموضوعية والذاتية لانجاز اي من الاصلاحات المطلوبة والمعلنة رسميا بقدر ما تمهد فقط لتأسيس قواعد اولية للاصلاحات وتلك الفترة هي التي تولد المبررات المنطقية للنظام في التعاطي مع الرأي العام المحلي وكذا الدولي على اساس عدم الاسراع في تحقيق الاصلاحات ولضمان المصداقية في تحقيقها فإنه لا بد من القبول باستمرارية النظام مع العمل على تنفيذ بعض الاصلاحات الهيكلية بين الحين والآخر والمناورة حولها كلما اشتد وضع وفرض الضغوط الخارجية والمحلية.

ولقد تابعنا مؤخرا التقارير الدولية عن اليمن وابرزها تقرير صندوق الالفية الذي فشلت اليمن في التأهل لعضويته والحصول على دعمه المالي، وهناك تقرير صندوق النقد الدولي الذي يتحدث عن قرار الصندوق بحرمان اليمن من 34 % من اجمالي المبلغ المخصص لليمن بسبب انتشار الفساد وعدم الجدية في مكافحته والفشل في ادارة المنح والقروض المالية وغيرها من الاسباب.. وهذه التقارير تؤثر على الصورة العامة لليمن وخصوصا في عملية جذب الاستثمارات من المستثمر حتى لو كان ذلك المستثمر فاسدا او صغيرا او كبيرا لانه لا يفكر الا بمصلحته وهذا حق مشروع له لانه لا يريد ان يكون مطمعا للفساد وعناصره.

وعلى هذا النحو تأخذ الاحداث السياسية اليمنية الراهنة في اتجاه ضبابية المواقف ومن ثم انعدام حالة التنبؤات العلمية لتلك الاحداث ومدى تأثيرها العام والخاص، وسيكون من الصعب التوقع لامكانية ايفاء النظام اليمني بتعهداته الخاصة بالاصلاحات خاصة اذا استمر النظام في معاندته ومكابرته بمواجهة الواقع وكأنه وحده من يملك كل الحقيقة بل والنتيجة.

رسائل قصيرة

الاولى الى الرئيس علي عبد الله صالح، تقول: عملية تأخير موقفكم النهائي الخاص بمشاركتكم من عدمها في الانتخابات الرئاسية القادمة لن تؤثر على موقعكم في الرأي العام لان كل المؤشرات تشير الى فوزكم المؤكد فمبروك لكم ونناشدكم بأنه كلما تسارعت عملية الاصلاحات وشاركت الاخرين بمختلف مراحلها كلما كان الامر يسيرا وهينا لكم وللشعب والوطن.

الثانية الى الرئيس السابق علي ناصر محمد، تقول: ان كنتم جادون في العودة للعمل السياسي العام فنرجوك اعلنها وخل دخولك اليها من الباب الواسع ومن دون مناورات او مراوغات، هذا اولا، اما ثانيا هل فعلا انكم جادون في طي صفحة احداث 13 كانون الثاني (يناير) 1986 وهل جميع مناصريك واتباعك على توافق تام في ذلك؟ واما ثالثا فلماذا تأخر الاعتذار عشرين عاما ومن كان المستفيد؟

الثالثة الى الوالد الشيخ عبد الله الاحمر تقول: هل فعلا انكم ساومتم على رئاستكم للبرلمان مقابل عدم دخول حزب الاصلاح الذي تتشرفون برئاسته في المنافسة على الانتخابات الرئاسية القادمة؟ انا لا اعتقد ذلك من رجل معروف عنه بالثبات في مواقفه.. انت اكبر من رئاسة البرلمان وهي من ينبغي ان تسعى اليكم ـ رئاسة البرلمان ـ وانت من غيرها ستكون متحررا من كل القيود ولعل الوطن بحاجة لكم في تغيير المعادلة السياسية الراهنة لصالح التجديد والعراقة والنماء.

الرابعة الى قادة احزاب المعارضة من دون استثناء تقول: كفى مراوغة وعنادا وتعنتا وارتباكا.. كفى غمزا او لمزا او همزا.. كفى ترديدكم لشعاراتكم الجوفاء. احزابكم تحتاج الى التحرر من هيمنتكم على مقدراتها ومصائرها.. احزابكم تشيخ كلما طالت قيادتكم لها.. برامجكم تاهت بين صراعاتكم اللامبررة.. ولكي تحرروا احزابكم عليكم بأنفسكم اولا وانتم تعرفون ما تعنيه كلماتنا.. فانتم من يريد التوريث والشمولية واغلبكم قد جبل عليها فكيف بكم تريدون التغيير وانتم لا تجتهدون في العمل اولا مع انفسكم ثم مع انصاركم وكوادركم؟

* كاتب وباحث يمني يقيم في بريطانيا

د. أنيس مصطفى القاسم*

رسالة للإخوة في حماس

■ قررتم خوض الانتخابات للمجلس التشريعي ومنحكم شعبنا في الداخل ثقةً وأغلبيةً تحسدكم عليها الاحزاب في كل نظام ديموقراطي. كانت الانتخابات نزيهة وشريفة ونظيفة رفعت رأس الفلسطينيين في كل مكان، ويستحق عليها الرئيس الفلسطيني أبو مازن وقوات الأمن الفلسطينية والفصائل والمنظمات والمرشحون والناخبون ولجنة الانتخابات المركزية التحية والتقدير والاكبار، وصارت نموذجا نتمنى له أن يسود في عالمنا العربي كله. لقد تم ذلك بالرغم من كل العراقيل التي وضعها الاحتلال في الطريق وبالرغم من محاولات التأثير عليها من الخارج، فقد رفض شعبنا جميع هذه التدخلات وعبر عن ارادته الحرة بالرغبة في التغيير. وهذا وضع طبيعي في كل انتخابات ديموقراطية حرة. يحدث هذا في امريكا وبريطانيا والمانيا وفرنسا واليابان والهند، ويحل راديكاليون محل محافظين ومحافظون محل راديكاليين، وتحل برامج سياسية واقتصادية محل برامج سابقة. هذه هي طبيعة الديموقراطية وقاعدة تداول السلطة. وتحترم الدول ارادة الشعوب وتتعامل مع الوضع الجديد.

وفي التعامل مع الوضع الجديد تحسب كل دولة حساباتها، وهذا أمر طبيعي. والمشكلة التي تواجهها حماس هي أساسا أنها كانت تتبنى أسلوب المقاومة المسلحة للتخلص من الاحتلال. والحق في مقاومة الاحتلال حق مشروع مارسته كل الشعوب التي ابتليت بالاحتلال، والاعتراض الذي وجهه الكثيرون هو أن العمليات كانت توجه في كثير من الاحيان ضد المدنيين وليس ضد قوات الاحتلال ومرافقه الاقتصادية والعسكرية أو بنيته التحتية، والمجتمع الدولي وكذلك الرأي العام لا يقبل الاعتداء على المدنيين في حياتهم اليومية. وكان من أهم مزايا الانتفاضة الاولى أنها كانت تستهدف الاحتلال في حد ذاته فأظهرت للعالم كله مدى التعسف الاسرائيلي، وكان لذلك أثره البالغ في اهتزاز صورة اسرائيل أمام العالم وهي تواجه الحجارةَ والمظاهراتِ بالدبابات وتكسير العظام والرصاص الحي.

وأذن فلكل نوع من أنواع المقاومة وقته وشروطه. ولا عيب في تغيير اسلوب واتباع أسلوب آخر. والمفاوضات الواعية الملتزمة بالمبادئ والشرعية هي أسلوب من أساليب المقاومة وفض النزاعات، ولا ضير في اتباع هذا الاسلوب. وفي الحالة الفلسطينية الراهنة، فان الذي يؤخذ على المفاوضات ليس التفاوض في حد ذاته وانما غياب المنهج الفلسطيني من جهة وعدم التزام الطرف الاسرائيلي من جهة أخرى بما يتفق عليه. وهاتان مشكلتان يجب العامل معهما.

أما من حيث المنهج فان المفاوض الفلسطيني عندما دخل في مفاوضات أوسلو فانه اكتفى بالاعتراف بمنظمة التحرير في مقابل الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود. وكان هذا خطأ فادحا، اذ كان المطلوب هو الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وليس بمنظمته فقط. هذا خطأ ترتبت عليه أخطاء أخرى في الصياغة الموضوعية لجهل المفاوض الفلسطيني بالقانون وعدم استعانته على الوجه الصحيح بخبراء في القانون. ومن بين هذه الاخطاء اعتبار الاراضي الفلسطينية أرضا متنازعا عليها. ومعنى هذا أن حق الفلسطينيين في أرضهم ووطنهم وسيادتهم فيه هي قضايا محل نزاع بموافقة الطرف الفلسطيني. هذا وضع يجب أن يصحح. وجاءت فتوى محكمة العدل الدولية في قضية الجدار وموافقة الجمعية العامة للامم المتحدة بأغلبية ساحقة ضمت، جميع دول الاتحاد الاوروبي، على تلك الفتوى لتضع الأمور في نصابها. وبموجب هذه الفتوى فان جميع الاراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، هي اراض محتلة يجب أن تتخلى عنها اسرائيل بكاملها، كما أن جميع المستوطنات تعتبر قانونا مستوطنات غير شرعية ويجب تفكيكها. هذا فضلا عن أن الجدار غير شرعي وتجب ازالته وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا منه.

وبهذا فان محكمة العدل الدولية قد حددت ما هي الشرعية الدولية في هذه المرحلة وما يجب على الاطراف القيام به التزاما بهذه الشرعية. هذا هو الموقف التفاوضي الذي يستند الى سيادة القانون في العلاقات الدولية، فضلا عن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للامم المتحدة، بما فيها القرار الخاص بعودة اللاجئين وتعويضهم، وقرار بطلان ضم القدس وتغيير بنيتها السكانية. لم يكن مطروحا على المحكمة شرعية قيام اسرائيل في حد ذاتها أو شرعية قرار التقسيم لتقول رأيها فيهما. واذن وفي اطار هذه الفتوى فان الموقف الفلسطيني سليم كل السلامة في المطالبة بتنفيذ ما جاء في الفتوى، كما أن الجمعية العامة للامم المتحدة طالبت الدول الاعضاء باحترامها والالتزام بها.

واذن في مقابل مطالبة اسرائيل الاعتراف بحقها في الوجود يجب أن تُطالب بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني التي أقرتها محكمة العدل الدولية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للامم المتحدة. فاذا اعترفت اسرائيل بذلك يكون التفاوض فقط حول اجراءات التنفيذ، وليس على الحقوق الفلسطينية، واذا لم تعترف فان اللوم لا يقع على حماس وانما على اسرائيل. هذا موقف تستطيع حماس أن تتخذه وتضمن الى جانبها جبهة فلسطينية متراصة في الداخل والخارج وجبهة دولية تستطيع التحرك داخلها من موقع صلب لا تطرف فيه ولا مغالاة، بل هو موقف معترف به دوليا ويحرج أية دولة تحاول الالتفاف عليه أو التخلي عنه. وبناء على التجربة السابقة في المفاوضات فان اسلوب المراحل أثبت فشله لأن اسرائيل تتمسك بأوهى الاسباب لعدم الوفاء بالتزاماتها وللاستمرار في تنفيذ برامجها، ويجب أن يكون واضحا أن الاعتراف بها رهين بالتزامها الكامل بالوفاء بدون مماطلة أو تلاعب، فاذا توقفت عن الوفاء يصبح الطرف الفلسطيني هو الآخر غير ملزم بأي جانب من جوانب الاتفاق. ولقد كان من أخطاء الموقف الفلسطيني الاسراع في فك الحصار العربي والاسلامي والافريقي عن اسرائيل استنادا الى أن مبادرات من هذا القبيل ستطمئن اسرائيل. وقد ثبت عمليا أن هذا الأمل في اسرائيل كان في غير محله، فقد استمرت اسرائيل في سياساتها في جميع الاتجاهات ولم تعدل عن موقف واحد من مواقفها. ولذا يجب اعادة الحصار اذا لم تعدل عن سياساتها وتبدأ في تنفيذ التزاماتها تنفيذا سليما. القاعدة المستقرة هي أن الاتفاقيات يجب أن تنفذ وفقا لمقتضيات حسن النية والثقة التي يجب أن تسود في ذلك، وقد جرت اسرائيل على خلاف هذه القاعدة في تعهداتها مع الفلسطينيين. فالاستيطان تواصل، والاستيلاء على الاراضي ومصادر المياه لم يتوقف والحواجز والاعتقالات في تزايد وكذلك الاغتيالات وتهويد القدس والخليل وبقية الضفة الغربية. هذه أفعال لا تدل على حسن نية في التعاقد ولا تولد الثقة بين المتعاقدين، واذا كانت أمريكا والمانيا واللجنة الرباعية والاتحاد الاوروبي حرصاء على عملية السلام فيجب على اسرائيل ان توقف اعتداءاتها هذه وتزيل ما ارتكبته من مخالفات للقانون الدولي. المفاوضات يجب الا تكون سبيلا لتمكين اسرائيل من خلق وقائع متواصلة غير شرعية ثم التمسك بها على أساس أنه لا يمكن العودة الى الوراء.

طبعا هذا موقف يتطلب جهدا كبيرا في الاعلان عنه وتثبيته في الاذهان هو وأسانيده، ويتطلب اتصالات على نطاق واسع أولا مع الدول العربية والاسلامية ثم مع الدول الاخرى وخاصة الاتحاد الاوروبي والصين وروسيا من منطلق أنها جميعها وافقت على فتوى محكمة العدل الدولية. السلطة الوطنية الفلسطينية لم تستفد كما يجب من هذه الفتوى ولم تتحرك دوليا بنشاط جدي متواصل لتأمين العمل بها، وكذلك فان الأنظمة العربية والاسلامية وضعت هذه الفتوى في أدراجها ولربما لم تقرأها.

معنى هذا أن المنهج والاسلوب يجب أن يتغيرا، ويجب أن تكون هناك مبادرات مدروسة لا مرتجلة، كما هو الحال الآن، للتعامل مع جميع القضايا، ولدى السلطة الفلسطينية مجموعة من القانونيين الشباب الذين هم في غاية الكفاءة ويجب الاستماع لهم بجدية، بدلا من اهمالهم كما هو حاصل الآن.

الى جانب هذا الموقف المبدئي لخوض المفاوضات، فانه يتعين على حماس، وهي أول حزب اسلامي يتولى الحكم في الوطن العربي، أن تطمئن جميع المواطنين والمواطنات على حقوقهم وحرياتهم انطلاقا من مبادئ اسلامية ثابتة ومن بينها أنه لا اكراه في الدين وأن الدين لله والوطن للجميع، فلا تتبنى مواقف فقهية ظنية لا تتماشى مع العصر، وهي محل اختلاف على أي حال، فتخلق بذلك مشاكل اجتماعية تحيد بها عن الهدف الاساسي وهو حشد كل طاقات الشعب وامكانياته للقضاء على الاحتلال. نحن نعلم أن حماس ليست طالبان وليست من التنظيمات التي لا تعرف من الشريعة سوى المحظورات والمزيد منها، وخاصة فيما يتعلق بالمرأة، وتتجاهل تماما سماحة الشريعة ووسطيتها وحرصها على أن يكون المجتمع متراصا لا تفرق الفروع والاجتهادات بين أبنائه. والاسلام أول من أرسى وطبق قواعد التعايش السلمي بين الاديان والمجتمعات المختلفة، وتاريخه شاهد على ذلك، ولولا هذه القواعد لَفُرِضَ الاسلام على الجميع فرضا أيام الفتوحات الاسلامية ولما بقي في الديار التي دخلها المسلمون انسان لا يدين بالاسلام. يجب الا نمنح القدسية لاجتهادات الفقهاء وكأنها قطعية أو جزء من كتاب الله. الاسلام أكبر من هذا. وما أروع مجتمع يكون من بين ابنائه أمثال المطران كبوشي والمطران حنا عطا الله والمطران رياح ابو العسل والمطارنة الفلسطينيين الآخرين، وما أروع مدينة كبيت لحم فيها مهد السيد المسيح وغالبية سكانها من مسلمين انتخبوا مجلسا بلديا غالبيته من أهلنا المسيحيين. هذه كلها مفاخر لشعبنا وديننا السمح، ولا يجوز التفريط بها.

الاصلاح مطلوب، غير أن الاصلاح المتعجل الذي لا تمليه المصلحة العامة بعيدا عن الحزبية قد يأتي بنتيجة عكسية. أما التخلص من الفساد والمفسدين ومحاسبتهم فشيء آخر ولا تجوز المماطلة فيه. ان انتشار الفساد والمحسوبية واستغلال النفوذ قد أساء كثيرا لسمعة الشعب الفلسطيني ونظرة الناس اليه، فضلا عن الاضرار العميقة التي ترتبت عليه. ولذا لا بد من المحاسبة والمساءلة وابعاد الفاسدين والمفسدين عن مواقع السلطة. والفساد كان من أهم أسباب امتناع العديد من الفلسطينيين عن استثمار أموالهم في فلسطين أو المساهمة بفكرهم وجهدهم في عملية البناء. ولا يمكن حشد طاقات شعبنا في الداخل والخارج وكسب احترام العالم وتأييده مع استمرار الفساد وانتهاك الحريات. لقد كانت سياسة الفساد المتعمد أساءة كبرى للشعب الفلسطيني وقضيته، فصار كل من يريد دعمنا يخشى على مساعداته أن تذهب الى جيوب قلة احتكرت السلطة والنفوذ، كما أصبح الفساد حجة يحتج بها من عليه أن يساعد ولكنه يريد التخلص من هذا الواجب. الشفافية في كل شيء وخاصة في النواحي المالية مطلب ملح وسياسة يجب التمسك بها في جميع الاوقات والظروف. ولا يجوز لوزير المالية عندما يستجوبه المجلس التشريعي عن بند من بنود المصروفات أن يقول «اسألوا الرئيس»، اذ ماذا يفعل معاليه؟ الاموال التي نهبت والاراضي العامة التي تم الاستيلاء عليها والمرافق التي احتكرها البعض يجب أن تسترد، كائنا من كان الفاعل.

وقد أعلنت حماس أنها تنوي اعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا أمر في غاية الأهمية. فالمنظمة هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وقد جرى تغافل وجودها ووجود مؤسساتها بشكل تدريجي منذ قيام السلطة الوطنية في الداخل، هذا فضلا عن أن مؤسسات المنظمة، كاللجنة التنفيذية والصندوق القومي والمجلس المركزي، لم يجر تجديد الثقة بها أو اعادة تشكيلها طوال سنوات طويلة، الأمر الذي أدى الى تغييب حقيقي للمنظمة عن الساحة، وابعاد صوت فلسطينيي الخارج عن المشاركة في القرار. المجلس الوطني الفلسطيني، بتشكيلته السابقة والتي ضمت حوالي خمسمائة عضو، قد انفرط عقده أو كاد، واللجنة التنفيذية توفي من أعضائها من توفي واستقال واستبعد من استقال أو أبعد، ولم تعد صالحة لقيادة المسيرة. ولا بد من التذكير بأن المجلس التشريعي والسلطة الوطنية لا يملكان حق اتخاذ القرار النهائي وانما يقع هذا القرار في دائرة اختصاص المجلس الوطني الفلسطيني. ان اعادة الحياة للمنظمة ضرورة وطنية لا يجوز اهمالها أو التقليل من أهميتها.

ومن أخطر بؤر الفساد هذه المزايا الخيالية التي نص عليها القانون لأعضاء المجلس التشريعي نفسه والتي هي في حد ذاتها مصدر للفساد وللافساد. فهل يعقل في مجتمع ستون في المائة من أبنائه يعيشون دون خط الفقر أن يتمتع نوابه بمرتبات شهرية قيمتها ثلاثة آلاف دولار، وبتقاعد يتوارثه الابناء عن الآباء يقارب ذلك، وسيارات معفاة من الرسوم الجمركية، يتولى المجلس التشريعي تأمينها وصيانتها وأن يتمتع الاعضاء وزوجاتهم بجوازات سفر دبلوماسية دائمة تمنحهم على مدى العمر مزايا لا مبرر لها؟ (2) إن هذا العبء المالي تنوء به ميزانية الدول الغنية الكبرى، فما بالك بميزانية تعتمد على المعونات؟ لتكن للاعضاء مكافآت معقولة ولينفق الباقي في اصلاح أحوال المحتاجين من أبناء هذا الشعب، وهم كثيرون، بدلا من أن يذهب لاثراء جماعة يفترض فيهم أنهم رشحوا انفسهم للقيام بخدمة عامة للمجتمع لا من أجل الاثراء. بهذا يستقيم الوضع النيابي، وتنتفي المصلحة الخاصة، ويصبح من يتقدم للانتخاب لا يتقدم من أجل مزايا تحقق له الثراء في مجتمع فقير، وانما من أجل الخدمة العامة. ويجب أن يكون تعديل القانون هذا بأثر رجعي، باستثناء ما سبق دفعه من مرتبات، بحيث لا يستفيد منه نواب لم يؤدوا الأمانة في هذا المجال على وجهها السليم.

* رئيس اللجنة القانونية في المجلس الوطني الفلسطيني سابقا

*- راجع مقالنا «إفساد الحياة النيابية في الوطن العربي: المجلس التشريعي الفلسطيني مثالا» المنشور في «القدس العربي» السنة السابعة عشرة العدد 5009 بتاريخ 4 تموز (يوليو) 2005 صفحة 18.

علاء اللامي *

كيف ومتى ولِدَ ولماذا وممن انتُحِلَ ومُسِخ؟:

قصة «المؤتمر التأسيسي العراقي» من الألف إلى الياء

■ تكاد قصة «المؤتمر التأسيسي» تكون نموذجا لواحدة من أغرب الوقائع السياسية العراقية المعاصرة بسبب ما أحاط بها من غموض مقصود وظروف سياسية ملتبسة وربما أيضا بسبب سكوت الطرف الذي أطلقها بعد سقوط بغداد بفترة قصيرة وجعلها شعارا وبديلا سياسيا عن طرح الموضوع وفضح الخديعة الكبرى التي ارتكبها رجل دين وسياسة معروف، سينصب فيما بعد أمينا عاما لكيان سياسي يحمل اسم هذه الفكرة والمشروع تحديدا، لدواع ذاتية ومصلحية. لقد فضل الطرف الذي طرح وتبنى هذا المشروع أي التيار الوطني الديموقراطي العراقي ـ كما هو واضح من حيثيات الموضوع ـ أن يكون الخاسر مؤقتا في حالة صراعية غير نزيهة فرضت عليه فرضا فراغ إلى الصمت وهو يرى فكرته وبرنامجه السياسي ينتحل ويمسخ مسخا مريبا فيتحول المطلوب من برلمان شعبي تخلقه القاعدة الجماهيرية العراقية ويكون مستقلا تماما عن الاحتلال وإفرازاته ليكون فيما بعد أداة صراع ومقاومة هائلة بيد الشعب ضد الغزاة وحلفائهم المحليين، فيتحول على يد الماسخين إلى مجرد دكان سياسي بائس يزعم مناهضة الاحتلال ولكنه في الواقع يلهث خلف الحلول والفعاليات السياسية المشبوهة والتي تريد تكريس الاحتلال والتي كان آخرها مؤتمر القاهرة التحضيري للحوار والتوافق. وفي حالات محدودة اكتفى التيار الوطني الديموقراطي بالإيحاءات والتلميحات إلى تلك السرقة المعيبة وعملية المسخ التي لا مثيل لها ولم ينشر أو يعيد نشر ما بحوزته من وثائق حول هذا المشروع.

من الأسباب الوجيهة التي يطرحها المدافعون عن منطق التيار الوطني الديموقراطي العراقي وتفضيله السكوت على المواجهة مع الطرف الذي انتحل ومسخ مشروع المؤتمر التأسيسي هو أن التيار كان إلى فترة ما قبل مؤتمر القاهرة الأخير «للحوار والتوافق» يعتبر تلك الأطراف التي انساقت خلف عملية انتحال ومسخ فكرة المؤتمر التأسيسي أطرافا صديقة وحليفة ومناهضة للاحتلال، وأن تلك الأطراف قد لا تكون على علم بجميع التفاصيل وخصوصا تفاصيل البدايات التي شارك فيها الشخص الذي انفرد واحتكر وانتحل و«خصخص» الفكرة وجعلها ملكا شخصيا له ولبعض المقربين منه. إضافة إلى أن التيار واصل مساعيه من أجل إنقاذ الفكرة والمشروع الأصلي وصولا إلى عقد مؤتمر بيروت التحضيري للمجلس التأسيسي. ومن تلك الأسباب أيضا الفهم الاستراتيجي الذي تحوزه قيادة التيار لما يحدث في العراق عموما ولمشروع المؤتمر التأسيسي خصوصا والمرتكز على حقيقة أن الذين اقتنصوا فكرة ومشروع المؤتمر التأسيسي ومسخوها بسذاجة لن يصلوا إلى شيء مهم وحقيقي على الصعيد العملي والتاريخي اللهم إلا فضح أنفسهم كمتطفلين على النضال المناهض والمقاوم للاحتلال والعمل السياسي الذي يجهلونه تماما بشكل عام.

ثمة مجموعة من الوثائق التي تسجل وتوثق للولادة الرسمية لمشروع المؤتمر التأسيسي وهي بيانات خاصة بالمؤتمر العالمي في جاكارتا ومن الجدير بالذكر أن الفكرة طرحت وبشكل مباشر وشفوي من خلال شاشة قناة الجزيرة بعد عشرة أيام تقريبا على احتلال العاصمة بغداد من قبل الغزاة وانهيار واختفاء نظام الطاغية صدام حسين حيث كان الناطق الرسمي باسم التيار الوطني آنذاك قد وجه نداء مباشرا الى سماحة المرجع الديني علي السيستاني من على شاشة تلك القناة دعاه فيها الى تحمل مسؤولياته الوطنية والدينية والدعوة لعقد مؤتمر تأسيسي وطني مستقل يواجه حالة انهيار الدولة العراقية واحتلال البلاد. وبعدها جاءت مبادرة مؤتمر جاكارتا لقوى السلام العالمية المعادية للحرب والعولمة والتي كان مقررا ان يشارك فيها الى جانب عدد من الشخصيات الوطنية العراقية سماحة الشيخ مهدي الخالصي ولكنه لم يتمكن من الحضور في الوقت المناسب لأسباب إجرائية:

الوثيقة الأخرى هي بيان إخباري أصدره التيار الوطني الديموقراطي حول «نشاطات وفد الحركة الوطنية العراقية في المنتدى الاجتماعي الأوروبي بباريس» والواقع هو أن هذا الوفد قد شكل بدعوة ومبادرة من التيار ذاته وقد شاركت فيه الشخصيات والأطراف المذكورة فيه إلى جانب وفد مستقل خاص بالتيار وقد انضم بعضها فيما بعد إلى صفوف التيار وانسحب البعض الآخر من النشاط السياسي أو انقطع التواصل معه لأسباب شتى ببعض ثالث. وقد أقام وفد التيار والشخصيات التي حضرت ودعيت للمشاركة في المنتدى في الفندق الباريسي ذاته الأمر الذي سهل على الجميع عملية التواصل والبدء بعقد سلسلة من الاجتماعات التي كانت تستمر إلى ساعة متأخرة من الليل وكان المشاركون فيها أحيانا يضطرون لتناول طعامهم في قاعة الاجتماع في الفندق خلال النقاشات. كان المحور الرئيسي للنقاشات هو موضوع وفكرة «المؤتمر التأسيسي» وقضايا أخرى تخص مواضيع المشاركات والفعاليات الخاصة بالمنتدى الاجتماعي العالمي في باريس إضافة الى مواضيع أخرى من بينها تجربة الثورة العراقية الكبرى في 1920 وكارثة الحكم الشمولي البعثي الصدامي في العراق ويوميات الحالة السياسية الدائرة آنذاك في العراق المحتل من قبل الأمريكان وحلفائهم.

ـ تواصلت الاجتماعات بين الأطراف والشخصيات الوارد ذكرها في الوثيقة المتقدمة وتم التوصل الى نقاط اتفاق مهمة منها تشكيل لجنة تحضيرية من جميع الحاضرين تسمى «سكرتارية اللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي العراقي» وتم تحديد مهماتها وتكليف الناطق باسم التيار بكتابة بيان سياسي خاص بالفكرة والمشروع يوقع باسم «بيان وفد الحركة الوطنية العراقية المعادية للاحتلال» ويلقى البيان في مؤتمر صحافي كبير يدعى إليه لهذا الغرض.

ـ في الاجتماعات التي تلت ذلك المؤتمر الصحافي العالمي والذي عقد بحضور جميع أعضاء الوفد العراقي أي بحضور جميع أعضاء سكرتارية اللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي ومن بينهم الشيخ جواد الخالصي وبحضور الشخصية العالمية المعادية للعولمة والحرب «جوزيه بوفيه» وعشرات الصحافيين الأجانب وعدد من الصحافيين العرب تم الاتفاق بين المجتمعين على الاستمرار بالعمل وفق هذه المنهجية لتطبيق التوصيات البرنامجية الهادفة إلى تحويل المشروع السياسي إلى واقع ملموس وتم تكليف الأخوة القادمين من داخل الوطن وهم الدكتور ترهان كتانة والشيخ جواد الخالصي والأستاذ المحامي محمد الشيخلي والذي ستتأخر عودته إلى الوطن لأسباب خاصة بعض الوقت، تكليفهم بالقيام بمهمات واتصالات محددة بقصد الترويج ونشر الفكرة في داخل العراق وبين القوى المناهضة للاحتلال على ان يستمر التشاور والتنسيق مع باقي أعضاء سكرتارية اللجنة التحضيرية. وبعد انتهاء أعمال المنتدى وعودة المشاركين إلى محلات إقاماتهم والأخوة الثلاثة إلى الوطن بدأ الشيخ جواد الخالصي الاتصالات ببعض القوى والشخصيات غير أن التنسيق بينه وبين زميله الدكتور كتانة لم يكن بالشكل المطلوب إن لم يكن نادرا أما الأستاذ الشيخلي فقد تأخر عن العودة لبعض الوقت كما أسلفنا وكان النزر اليسير الذي يصل من معلومات يشير إلى أن النشاط مستمر ولكنه محاط بشيء من الغموض، ثم بدأت المعلومات تقل والغموض يزداد حتى حدث ما يشبه القطيعة. وبتاريخ 2004/1/2 علم الجميع وعن طريق وسائل الإعلام بأن اجتماعا او مؤتمرا قد عقد في بغداد فهمنا منه أنه يسير في سياق مشروع المؤتمر التأسيسي.. وقد اعتبرنا هذا المؤتمر، رغم القطيعة المتعمدة من الأطراف القائمة به، نشاطا ايجابيا ينبغي دعمه وتأجيل موضوع الاستفسار عن حالة الغموض والقطيعة الحاصلة. ولهذا فقد أصدر المكتب الإعلامي في اليوم ذاته بيانا يؤيد فيه ذلك الاجتماع معتبرا إياه واحدا من سلسلة اجتماعات تداولية تم الاتفاق على عقدها في سكرتارية اللجنة التحضيرية. المؤسف هو أن حسن النية لم يكن في محله، فما حدث لم يكن اجتماعا تداوليا في سلسلة اجتماعات تهدف إل